محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8431 18 كانون الأول/ ديسمبر 2018	تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من 2 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018) (S/2018/1103)		جنوب السودان	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين[ك]	

(أ) شارك رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

(ب) قدمت ممثلة بولندا إحاطة إلى المجلس بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان.

(ج) شارك المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وممثل مركز الحوكمة الشاملة والسلام والعدالة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا وجوبا، على التوالي.

(د) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(هـ) *المؤيدون*: بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان.

(و) إثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار.

(ز) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ح) *المؤيدون*: بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان.

(ط) شارك المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومديرة الحوكمة والسلام في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا وكمبالا، على التوالي.

(ي) شارك مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

(ك) شاركت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من لندن.

11 – توطيد السلام في غرب أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن أربع جلسات وأصدر بيانين رئاسيين في إطار البند "توطيد السلام في غرب أفريقيا". واتخذت اثنتان من تلك الجلسات شكل إحاطات إعلامية، وعقدت الجلستان الأخريان من أجل اتخاذ مقررات المجلس[139]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

واستمع المجلس، خلال جلساته المعقودة في إطار هذا البند، إلى إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وخلال الإحاطات التي قدمها الممثل الخاص، قام بعرض تقارير الأمين العام المتعاقبة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وركز على التحديات الأمنية المتعددة الأوجه التي تؤثر على غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك تزايد وتعقيد الهجمات الإرهابية وتوسيع نطاق الأنشطة المتطرفة، مثل تلك التي تضطلع بها جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. وأشار أيضا إلى العنف بين المزارعين والرعاة باعتباره "تهديدا أمنيا كبيرا بشكل متزايد في المنطقة" ويشكل خطرا بالتحول إلى الهجمات الإرهابية التي يتسم بها المشهد الأمني، وكذلك إلى التهديد الذي تشكله القرصنة البحرية والجريمة المنظمة عبر الوطنية[140]. وفي حين لاحظ تزايد السخط الشعبي في المنطقة، تجلى من خلال المظاهرات التي تدعو إلى القيام

(139) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(140) S/PV.8313، الصفحة 3.

بإصلاحات سياسية واقتصادية، فقد أبلغ عن "المسار الإيجابي" للانتخابات الديمقراطية في المنطقة، في كل من سيراليون وغامبيا وغينيا[141]. وشدد في إحاطاته الإعلامية على أهمية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية، فضلا عن الديمقراطية والحكم الرشيد في المنطقة. كما أطلع المجلس على العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة بشأن الحفاظ على السلام في بوركينا فاسو وغامبيا، ونبه إلى ضرورة إيلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه البلدين في مجالات إصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية وقطاع العدل[142].

وأبلغ الممثل الخاص أيضا في إحاطاته عن التحديات المطروحة فيما يتعلق بتعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا وعملية نصب الأعمدة، وعن الجهود المبذولة لإعادة تنشيط استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. كما أحيط المجلس علما بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي لجماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

وخلال المداولات، ركز أعضاء المجلس على الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والإنسانية في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمحورت مناقشات أعضاء المجلس حول التقدم المحرز في التحولات الديمقراطية والحكم في المنطقة، مع إبراز التقدم السياسي المحرز في بوركينا فاسو وغامبيا وليبريا، والمكاسب التي تحققت في استدامة التنمية الاقتصادية الشاملة في المنطقة. وركزت المناقشات أيضا على الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار التحديات المتعددة الأوجه والمعقدة في جميع أنحاء المنطقة، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وانتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وانعدام الأمن الذي تسببه الجماعات الإرهابية مثل جماعة بوكو حرام. وناقش أعضاء المجلس أيضا الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الأمنية، مثل نشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والأعمال التي تضطلع بها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي لجماعة بوكو حرام، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية المتردية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وقد تناول المجلس معظم هذه المسائل أيضا في قراراته في إطار هذا البند في عام 2018. وفي البيان الرئاسي الذي أدلى به المجلس في 30 كانون الثاني/يناير 2018، أعرب المجلس عن دعمه الكامل للممثل الخاص، وعن تطلعه إلى الأنشطة الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ميادين منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة. ورحب المجلس كذلك بالجهود الرامية إلى إعطاء دفعة جديدة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل[143]. وفي البيان الرئاسي، شدد المجلس على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وكذلك في حالات ما بعد النزاع، وشدد على الحاجة إلى أن تعمل الجهات المعنية الوطنية على زيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك من أجل زيادة عدد النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا[144].

ورحب المجلس أيضا بالانتخابات العامة السلمية التي جرت في ليبريا، وأعرب في الوقت ذاته عن مستويات مختلفة من القلق فيما يتعلق بالحالة في توغو وغينيا – بيساو، وبشكل أعم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل[145]. وأعرب المجلس عن قلقه من تهديدات الإرهاب ومن الهجمات الموجهة ضد المدنيين، ورحب بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في المنطقة بدورها الطليعي في اتخاذ مبادرات لمواجهة التحديات الأمنية، وأشاد بالجهود التي تبذلها الجهات المعنية في المنطقة من أجل التصدي لأثر الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل[146].

وفي البيان الرئاسي ذاته، أقر مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية، وغير ذلك من العوامل، على استقرار غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وشدد على ضرورة قيام الحكومات والأمم المتحدة بإجراء تقييمات وافية للمخاطر المرتبطة بهذه العوامل ووضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر. وأعرب المجلس عن

(141) المرجع نفسه، الصفحة 3.

(142) S/PV.8156، الصفحة 3.

(143) S/PRST/2018/3، الفقرة الثالثة.

(144) المرجع نفسه، الفقرتان الخامسة والسادسة.

(145) المرجع نفسه، الفقرات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة.

(146) المرجع نفسه، الفقرات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة.

قلقه من الوضع الإنساني العام في المنطقة، التي تطبعها آثار النزاعات المسلحة والإرهاب والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والتشرد القسري والآثار الضارة لتغير المناخ والأوبئة[147]. وعلاوة على ذلك، أعرب المجلس عن عزمه على أن يرصد دوريا التقدم المحرز، وكرر دعوته إلى إدراج تقييم تنفيذ القرار 2349 (2017) في التقارير العادية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل[148].

وأصدر المجلس أيضا بيانا رئاسيا في 10 آب/أغسطس 2018، كرر فيه التنويه بدور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الإسهام في إجراء التحليل الاستراتيجي والمتكامل للفرص والمخاطر والتحديات بشكل متواصل دعماً لجهود الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في الحفاظ على السلام[149]. وفي البيان، كرر المجلس أيضا تأكيد التزامه القوي بسيادة جميع دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ورحب بالجهود الإقليمية والدولية المبذولة في توغو وغامبيا، ودعا جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في غينيا – بيساو إلى التمسك بأحكام اتفاق كوناكري[150]. وشدد المجلس مرة أخرى على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وكذلك في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ورحب بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على صعيد العمل من أجل إشراك المرأة بصورة ممنهجة في المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف[151]. وكرر المجلس الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية الصعبة في المنطقة، وأعرب عن قلقه إزاء التوترات المتزايدة بين الرعاة والمزارعين بسبب التنافس على الموارد الطبيعية، وجملة أمور منها الضغوط المتصلة بالعوامل المناخية والإيكولوجية[152]. وسلّم المجلس مرة أخرى بالآثار الضارة التي يحدثها تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وواصل التشديد على ضرورة أن تأخذ الحكومات والأمم المتحدة باستراتيجيات طويلة الأجل تستند إلى تقييمات المخاطر، من أجل دعم الاستقرار وبناء القدرة على الصمود[153].

وفي البيان الرئاسي نفسه، أكد المجلس على ضرورة تعزيز المشاركة الجماعية في مختلف أنحاء منطقة الساحل، وأحاط علما بالقرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإعادة تنشيط عملية نواكشوط واستعراض استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل[154]. وشدد المجلس أيضا على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملا وشامل لعدة ركائز على امتداد السلسلة التي تربط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام والأمن، ورحب بالجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ورحب المجلس أيضا بتعيين المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، وشجع الجهود الرامية إلى تعزيز المزيد من الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع الشركاء في المنطقة من خلال التنفيذ الفعال لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل[155]. وكرر المجلس أيضا دعوته إلى إدراج تقييم لتنفيذ القرار 2349 (2017) في التقارير المنتظمة التي يقدمها المكتب[156].

---

(147) المرجع نفسه، الفقرتان الثامنة عشرة والحادية والعشرون.

(148) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة والعشرون.

(149) S/PRST/2018/16، الفقرة الرابعة.

(150) المرجع نفسه، الفقرات الخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة.

(151) المرجع نفسه، الفقرتان الحادية عشرة والثانية عشرة.

(152) المرجع نفسه، الفقرتان الثالثة عشرة والخامسة عشرة.

(153) المرجع نفسه، الفقرة التاسعة عشرة.

(154) المرجع نفسه، الفقرة العشرون.

(155) المرجع نفسه، الفقرة الحادية والعشرون. وقد عُيّن المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل في 21 آذار/مارس 2018. انظر تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/649، الفقرة 65).

(156) S/PRST/2018/16، الفقرة الثالثة والعشرون.

الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8156 11 كانون الثاني/ يناير 2018	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/1104)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	ثمانية من أعضاء المجلس[أ]، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.8170 30 كانون الثاني/ يناير 2018						S/PRST/2018/3
S/PV.8313 17 تموز/يوليه 2018	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/649)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	سبعة من أعضاء المجلس[ب]، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.8327 10 آب/أغسطس 2018						S/PRST/2018/16

(أ) إثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وهولندا.

(ب) إثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وهولندا.

12 – السلام والأمن في أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات واتخذ قرارا واحدا في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا". ومن بين الجلسات الثماني التي عقدت، عُقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار، وكانت جلسة واحدة عبارة عن مناقشة مفتوحة، وكانت الجلسات الست المتبقية عبارة عن جلسات إحاطة[157]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2018، عقد المجلس خمس جلسات ركزت على منطقة الساحل، بما في ذلك منطقة حوض بحيرة تشاد، وأنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعُقدت الجلسات الثلاث المتبقية لمعالجة مسائل أخرى، ألا وهي تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعمليات حفظ السلام في أفريقيا، والاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.

(157) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

وعقد المجلس ثلاث جلسات بشأن منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي 22 آذار/مارس 2018، أي بعد عام من إيفاد بعثة المجلس إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، عقد المجلس جلسة ركز فيها على تلك المنطقة، وذلك عملا بالمذكرة المفاهيمية التي عمّمتها هولندا[158]. واستمع المجلس أثناء هذه الجلسة إلى إحاطات قدمها كل من نائبة الأمين العام، وممثل عن لجنة حوض بحيرة تشاد، وكبيرة المستشارين المعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث (وهي مؤسسة مستقلة للأبحاث)[159]. وقدمت نائبة الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو من مونروفيا. وأشارت إلى أنه في حين أحرز تقدم كبير على مدى الأشهر الستة الماضية في مكافحة جماعة بوكو حرام، فإن الغارات وعمليات الاختطاف والعنف الجنسي والجنساني والتفجيرات الانتحارية لا تزال مستمرة. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تؤجج انعدام الأمن، وتستخدم جماعة بوكو حرام بشكل متزايد الأطفال

(158) انظر S/2018/302.

(159) S/PV.8212.